

"سند - تقديم تقرير "آثار التعذيب - البحث والتوثيق الطبي والطب شرعي في حالات التعذيب سوء المعاملة في تونس"

تونس في 15 فيفري 2024 - تلعب الوثائق الطبية ووثائق الطب الشرعي دورا محوريا في مكافحة التعذيب وسوء المعاملة. وبعد عمل المهنيين الصحيين والقانونيين ضرورياً لضبط الآثار الجسدية والنفسية الفورية والدائمة للتعذيب وتوثيقها وعرضها على السلطات القضائية واستخدامها في إطار الإجراءات القضائية. ونظرا لهذا الوضع، فقد قررت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب إجراء دراسة أولية حول إعداد الوثائق الطبية ووثائق الطب الشرعي (من ناحية الجودة والسرعة والدقة والاستقلالية) وإمكانية النفاذ اليها واستخدامها قضائياً في حالات التعذيب وسوء المعاملة بناءً على خبرتها التي راكمتها من خلال عمل برنامج سند.

يعد تقرير المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب "آثار التعذيب - البحث والتوثيق الطبي والطب شرعي في حالات التعذيب سوء المعاملة في تونس" نتيجة للتحليل والدراسة التي تم إجراؤها مع مختصي من مجالات مختلفة معنية بهذا الموضوع. وتقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن العوائق الإجرائية والهيكلية التي يواجهها الضحايا عمليا والتي تؤثر سلباً على جودة الوثائق الطبية ووثائق الطب الشرعي وإمكانية الوصول إليها واستخدامها في المسار القضائي. حيث يتم التدقيق في الواقع المتعلق بإعداد كل وثيقة واستعادتها واستخدامها على ضوء القانون التونسي والمعايير الدولية. ينظر التقرير في الأسباب المختلفة للعوائق التي تم تحديدها سابقاً، بدءاً من العدد المحدود لأطباء السجون لتوثيق الوضع الصحي للمساجين ضحايا العنف، إلى ضعف تدريب الأطباء الاستعجاليين في مجال الطب الشرعي على إعداد الشهادات الطبية الأولية، على غرار الضغوط التي أحياناً ما يمارسها أعوان الأمن على الأطباء الميدانيين فضلا عن أوجه القصور المحيطة ببعض تقارير الطب الشرعي بالإضافة للعديد من الأسباب الهيكلية والإجرائية الأخرى المذكورة.

وتتمثل العقبات التي حددها هذا التقرير في عدد كبير من العثرات التي تتراكم لتشكل جداراً من الإفلات من العقاب. ومع ذلك، فهي في معظمها لا تقتصر على الأدلة الطبية والشرعية وحدها، بل تمتد لحد التأثير على جوانب أخرى من سعي الضحايا إلى نيل العدالة، إذ ترتبط بعض الصعوبات المرتبطة بإجراء اختبارات طبية سريعة ومرضية بضعف صلاحيات الضحية خلال مرحلة البحث

القضائي، الأمر الذي يعيق عمومًا قدرة الضحايا على طلب الاذن من القضاء بالقيام ببعض أعمال التحقيق الضرورية بغرض كشف الحقيقة .

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط عراقيل أخرى بالتهديدات أو الضغوط التي تمارسها الشرطة على العاملين في المجال الطبي عندما يتعلق الامر بإنجاز او الحصول على شهادة طبية أولية أو تقرير الفحص الطبي عند الاحتفاظ. وعليه، من شأن قوة الضغط التي تمارسها الأجهزة الأمنية أن تؤثر على جوانب أخرى من الإجراءات القضائية وتؤدي إلى عرقلة تسليم أنواع مختلفة من الأدلة (مثل تسجيلات الفيديو وسجلات الحضور، وما إلى ذلك) فضلًا عن الغياب المتكرر لأعوان الشرطة المتهمين أثناء محاكمتهم .

بالمثل، تؤثر العقوبات الهيكلية، التي تشمل نقص الموظفين والموارد المالية في المستشفيات العمومية، وعدم وجود دورات مستمرة لدعم قدرات العاملين في المجال الطبي في قطاع التوثيق الطبي والشرعي لحالات العنف والاعتداءات، على جودة تقرير الطب الشرعي كما تواجه المؤسسة القضائية عقبات مماثلة .

في هذا الإطار، يدعو هذا التقرير الدولة التونسية إلى الحرص على وجود الإطار القانوني والضمانات المؤسساتية اللازمة لمنع الانتهاكات وضمن المساءلة والتعويض عن الأضرار .

يندرج هذا التقرير في إطار العمل المنهجي الذي تقوم به المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ضمن برنامج "سند" لدعم الأدلة الطبية وأدلة الطب الشرعي في ملفات مستفيديها وبالتالي تعزيز وصولهم إلى العدالة وخاصة الحصول على تعويض كاف. ويجدر الذكر أنّ هذا التقييم الاولي أدى بالفعل إلى حوار بين مختصين من مختلف المجالات المتداخلة أساسا مختصين في المجالين الصحي والقانوني من أجل تحديد الإصلاحات التي يتعين تنفيذها لحل العقوبات المحددة في هذا التقرير. ويأمل سند إلى المساهمة في استمرار هذا الحوار البناء بمشاركة السلطات المختصة .

في انتظار تنفيذ الإصلاحات الإجرائية والهيكلية العميقة، يعمل فريق برنامج سند الحق وشبكة المحامين/ات التابعة لها بنسق مستمر على تطوير الممارسات الفضلى بهدف إعانة ضحايا التعذيب وسوء المعاملة للنفاذ إلى تقارير الطب الشرعي وضمن الاستخدام المناسب لهذه الأدلة من قبل القضاة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

لمزيد من المعلومات:

إيناس لملوم | 98 746 589 | il@omct.org

هيلين لوجاي | 98746566 | hl@omct.org